الفصل الرابع

نظرة عامة

يستعرض هذا الفصل أهم مؤشرات الإنتاج الصناعي العربي بشقيه الاستخراجي والتحويلي في العام 2018، وانعكاساته على الاقتصاد الكلي. فمنذ بدء إنتاج النفط في الوطن العربي نهاية عقد العشرينات وبداية عقد الثلاثينات من القرن الماضي، دخل الاقتصاد العربي مرحلةً جديدةً، تغيرت خلالها بصورة تراكمية هيكلية الاقتصادات العربية وأضحت الصناعات الاستخراجية من النفط والغاز الطبيعي هي القاطرة التي تحرك الاقتصاد العربي في الدول المنتجة للنفط بصورة مباشرة وفي الدول غير المنتجة للنفط بصورة غير مباشرة، وهي كذلك المكون الأساسي في الناتج المحلي الإجمالي العربي، إذ ساهمت في العام 2018 بحوالي 26.8 في المائة من الناتج. وهي مُدخل هام للعديد من الصناعات التحويلية وإنتاج الطاقة الكهربائية وحركة النقل، والمكون الوازن في الصادرات العربية وعامل مؤثر في التنمية العربية وفي النمو الاقتصادي العالمي، وتكتسب الصناعة الاستخراجية هذه الأهمية من نسبة الاحتياطيات العربية المستكشفة من النفط والغاز الطبيعي إلى إجمالي الاحتياطيات العالمية، إذ بلغت في العام 2018 حوالي 48.6 في المائة من النفط و27.0 في المائة من الغاز الطبيعي. وتسهم هذه الصناعة أيضا في تزويد الأسواق المحلية والخارجية بالوقود، حيث بلغت حوالي 25.3 مليون برميل نفط يومياً في العام 2018 وحوالي 600 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي المسوق سنوياً خلال عام 2018. ويتأثر الدور الكبير للصناعة الاستخراجية بكونها صناعة لموارد ناضبة غير متجددة.

تساهم الصناعات التحويلية في الدول العربية على حداثتها في تسريع التنمية وخلق فرص العمل وتنمية الموارد، حيث ساهمت الصناعات التحويلية بحوالي 10.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2018، وبذلك شكلت مساهمة القطاع الصناعي بشقيه الاستخراجي والتحويلي حوالي 37.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في عام 2018، ووفرت حوالي 26.7 في المائة من فرص العمل المباشرة. وشهدت الصناعات التحويلية نموا مستمرا حيث بلغ الانتاج العربي من الاسمنت في العام 2018 حوالي 252.8 مليون طن، ومن الحديد الصلب حوالي 22.7 مليون طن، وبلغ ناتج قطاع البناء والتشييد حوالي 6.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وبلغ انتاج الدول العربية من صناعة زيت الزيتون في العام 2018 حوالي 708.5 ألف طن، ومن صناعة السكر حوالي 3.6 مليون طن في عام 2017. كما يعرض التقرير واقع الصناعات السمكية، وصناعة السيارات التي بلغ إنتاج الدول العربية منها في العام 2018 حوالي 546 ألف سيارة، وتناول صناعات تكرير النفط الذي بلغ في العام 2018 حوالي 9.1 مليون برميل يومياً، والصناعات البتروكيماوية والإيثلين التي أضحت المساهمة العربية فيها هامة على مستوى الإنتاج والتصدير، وأيضا خصصت نافذة عن التكامل الصناعي العربي، ويختتم الفصل ببحث تنافسية الصناعات التحويلية العربية في الأسواق الخارجية.

الناتج الصناعي العربي

بلغ الناتج الصناعي في الدول العربية في العام 2018 حوالي 999.6 مليار دولار مقارنةً بحوالي 805 مليار دولار في العام 2017، وبمعدل نمو بلغ حوالي 24.2 في المائة، ويعود هذا النمو إلى عدة أسباب من أهمها ارتفاع أسعار النفط من متوسط سعر قدره 52.4 دولار للبرميل في العام 2017 إلى متوسط سعر قدره حوالي 69.8 دولار للبرميل في العام 2018.

شكلت مساهمة القطاع الصناعي العربي في الناتج المحلي الإجمالي العربي في العام 2018 حوالي 37.2 في المائة، وتراوحت على مستوى الدول بين 64.9 في المائة في ليبيا و5.1 في المائة في جيبوتي، وبلغت مساهمة قطاعي

الصـــناعة الاســـتخراجية والتحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2018 على التوالي 26.8 في المائة، و10.4 في المائة، كما يبين الجدول (1) والشـــكـل (1) والملاحق (1/4) و(2/4) و(3/4).

الجدول رقم (1)
قيمة الناتج الصناعي العربي (بالأسعار الجارية)
(2018-2012)

(مليار دولار)

السنة	الصناعة الاستخراجية			الصناعة التحويلية			إجمالي القطاع الصناعي		
	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي (%)	المساهمه في الناتج المحلي الإجمالي (%)	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي (%)	المساهمه في الناتج المحلي الإجمالي (%)	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي (%)	المساهمه في الناتج المحلي الإجمالي (%)
2012	1088.5	12.3	40.1	249.1	9.3	9.2	1337.6	11.7	49.3
2013	1044.2	-4.1	37.7	255.5	2.5	9.2	1299.7	-2.8	46.9
2014	950.8	-8.9	34.0	268.1	4.9	9.6	1218.9	-6.2	43.6
2015	521.5	-45.1	21.3	262.8	-2.0	10.7	784.3	-35.7	32.0
2016	452.2	-13.3	18.7	262.5	-0.1	10.9	714.7	-8.9	29.6
2017	545.8	20.7	22.0	259.2	-1.2	10.4	805.0	12.6	32.4
2018	719.6	31.9	26.8	280.0	8.0	10.4	999.6	24.2	37.3

المصدر: الملاحق (1/4) و(2/4) و(3/4).

الشكل (1): تطور القيمة المضافة لكل من القطاع الصناعي والصناعة الاستخراجية والتحويلية في الوطن العربي (2011-2018)

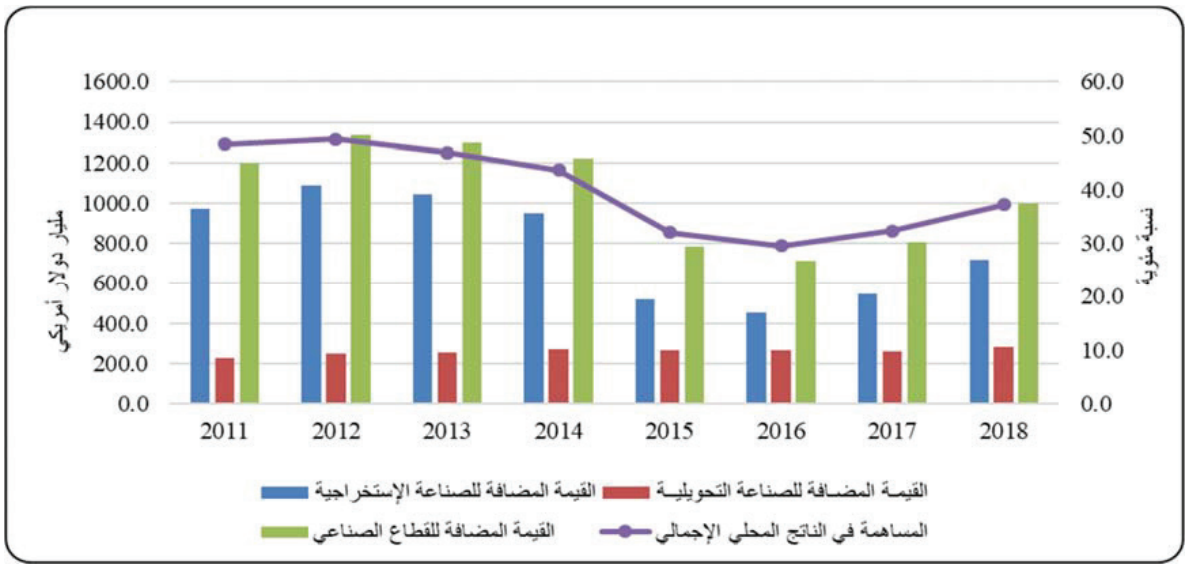

المصدر: الملحق (1/4) و (2/4).

القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية

بتأثير سـياسـات تنظيم معدلات إنتاج النفط الخام المتفق عليها بين كبار المنتجين (أوبك + دول من خارجها)، ارتفعت مستويات أسعار النفط الخام في العام 2018 ليصـــل متوســـطها إلى 69.8 دولار للبرميل في العام مقارنةً بمتوسط لأسعار النفط الخـام في العـام 2017 بلغ حوالي 52.4 دولار للبرميل، وبالنتيجة ارتفعت القيمة المضافة للصـــناعات الاســـتخراجية في العام 2018 لتبلغ حوالي 719.6 مليـار دولار مقـارنـةً بحوالي 545.8 مليـار دولار في العـام 2017، وبلغـت مســـاهمة الصـــنـاعات الاســـتخراجية في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 26.8 في المائة مقارنةً بحوالي 22 في المائة في العام 2017 أي بمعدل نمو بلغ 32.0 في المائة. على مســـتوى الدول العربية فرادى تفاوتت نسبة مساهمتها في الناتج

المحلي وبلغت أعلاها في ليبيا بحوالي 62.9 في المائة وأدناها في فلسطين ولبنان بحوالي 0.4 في المائة، الملحق (3/4).

القيمة المضافة للصناعات التحويلية

بلغت القيمة المضافة للصناعات التحويلية للعام 2018 حوالي 280 مليار دولار مقابل 259.2 مليار دولار في العام 2017، وعلى مستوى الدول العربية فرادى تراوحت بين حوالي 100.7 مليار دولار في السعودية وحوالي 93 مليون دولار في جيبوتي. وبلغت مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في العام 2018 حوالي 10.4 في المائة وهي ذات النسبة في العام 2017، وسجلت أعلى المساهمات للصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في كل من الأردن، البحرين، مصر، المغرب، تونس، السعودية حيث تراوحت بين 19 في المائة في الأردن و1.8 في المائة في العراق، كما يبين الشكل رقم (2) والملحق (3/4).

الشكل (2): نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية (2018)

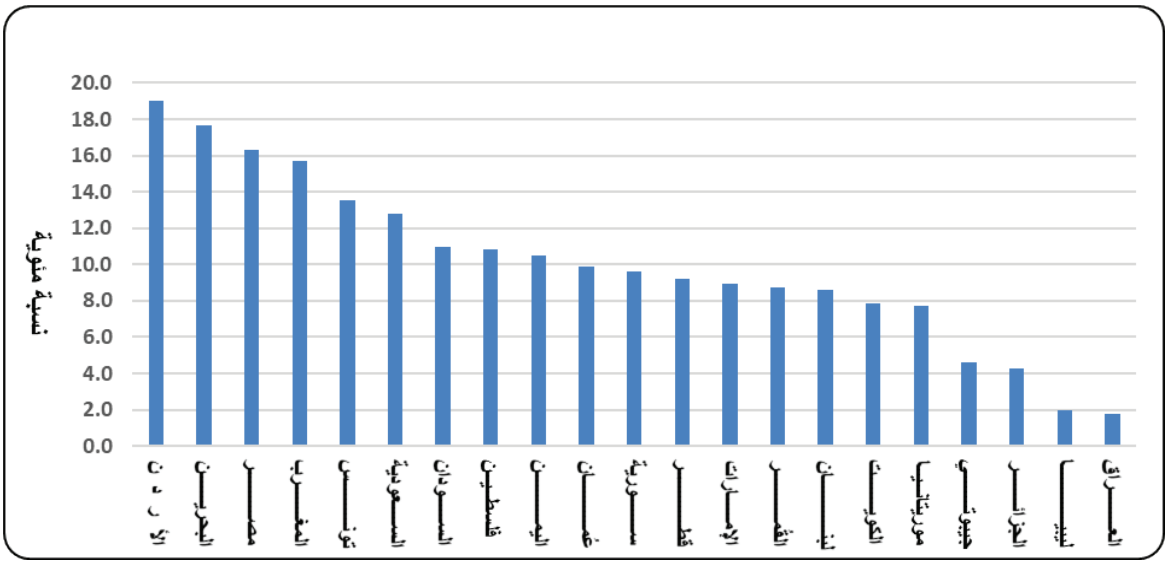

المصدر: الملحق (2/4).

العمالة والإنتاجية في القطاع الصناعي

تعتبر العمالة والإنتاجية الصناعية من أهم مؤشرات قياس كفاءة أداء الصناعة بشقيها الاستخراجي والتحويلي، وقد بلغت نسبة العمالة المباشرة في القطاع الصناعي حوالي 26.7 في المائة من إجمالي القوى العاملة العربية تراوحت تلك النسبة بين 55.1 في المائة في قطر، و7.6 في المائة في الصومال، الملحق (2/ 17)، وبرغم ارتفاع نسبة العمالة الصناعية وبوجه خاص في الصناعة التحويلية فإن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، لاتزال متواضعة قياساً بمستوياتها في الدول الصناعية.

بلغت مساهمة العامل العربي في إنتاج القيم المضافة في الصناعة في العام 2018 حوالي 28.6 ألف دولار مقارنة بحوالي 23.4 ألف دولار في العام 2017، وعلى مستوى الدول العربية فرادى فإن التباين بينها واسع إذ بلغت في الكويت 124.9 ألف دولار مقابل 846 دولار في جيبوتي. وتختلف إنتاجية العمل بين الصناعة الاستخراجية والتحويلية بفعل اختلاف نوع النشاط ودرجة تركز عناصر رأس المال حيث ترتفع في الصناعة الاستخراجية بالإضافة إلى نوع وأهمية منتجاتها، وتتدنى في الصناعات التحويلية لمحدودية الخبرات وضعف البنى الأساسية وتدني كفاءة قوة العمل ولطبيعة الصناعات وقوة المنافسة الخارجية لها.

ارتفع نصيب الفرد العربي من الناتج الصناعي من حوالي 2037 دولار في العام 2017 إلى حوالي 2478 دولار في العام 2018 أي بمعدل

نمو بلغ 21.7 في المائة، وعلى مستوى الدول العربية فرادى فقد تفاوتت حصة الفرد في الدول العربية النفطية بالمقارنة مع الدول العربية غير المنتجة للنفط حيث بلغت في العام 2018 حوالي 33698 دولار في قطر مقابل 35 دولار في اليمن، الملحق (4/4).

بلغ متوسط مؤشر الكفاءة الاقتصادية[1] للإنتاج الصناعي في العام 2018 حوالي 1.4 في المائة مقارنةً بحوالي 1.3 في المائة في العام السابق، ويعود التحسن إلى ارتفاع مستويات أسعار النفط الخام، ومن جانب آخر تفاوتت الكفاءة الاقتصادية للإنتاج الصناعي بين الدول العربية، إذ بلغت 4.2 في المائة في ليبيا وحوالي 0.2 في المائة في جيبوتي والقُمر وتوزعت بقية الدول العربية بينهما، الملحق (4/4). وهذه الإنتاجية لا تزال بعيدة عن مستوياتها في الدول الصناعية بما فيها الدول والأسواق الناشئة، وأن اللحاق بها يتطلب انتهاج استراتيجيات فعالة لتطوير وتحديث وتأهيل الصناعات والقوى العاملة العربية.

الإنتاج الصناعي

1- الصناعات الاستخراجية

تمتاز المنطقة العربية بوفرة احتياطاتها من مصادر الطاقة بوجه عام وغير المتجددة بوجه خاص، حيث بلغ إجمالي الاحتياطيات العربية من النفط بنهاية العام 2018 حوالي 715.2 مليار برميل، تعادل حوالي 48.6 في المائة من إجمالي الاحتياطي العالمي من النفط، ويتركز قرابة 96.8 في المائة من الاحتياطي المستكشف من النفط في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والعراق وليبيا. وبلغ إنتاج الدول العربية من النفط بذات العام حوالي 25.7 مليون برميل يومياً، وأعلى الدول انتاجا هي السعودية، العراق، الامارات، الكويت والجزائر. وسجلت احتياطيات الدول العربية من الغاز الطبيعي في نهاية العام 2018 حوالي 54,237 مليار متر مكعب شكلت حوالي 27.0 في المائة من إجمالي احتياطي العالم من الغاز الطبيعي، وتوزعت على الدول العربية بتفاوت كما يبين الملحق (5/4).

تنتج معظم الدول العربية النفط والغاز ولكن بمعدلات مختلفة تراوحت بين 10.7 مليون برميل نفط يومياً بالسعودية مقابل24 ألف برميل نفط يومياً في سورية، ويتراوح إنتاج الغاز الطبيعي المسوق بين 167.0 مليار متر مكعب/ السنة في قطر مقابل 0.1 مليار متر مكعب/ السنة في كل من الأردن والمغرب. الملحق (5/4).

بلغت احتياطيات الدول العربية من الحديد الخام في أحدث التقارير حوالي 12.4 مليار طن وبلغت الطاقة الإنتاجية لاستخراج خام الحديد في الدول العربية بذات العام حوالي 23.3 مليون طن، وبلغ إنتاج الدول العربية من صخر الفوسفات حوالي 74.1 مليون طن، ومن الزنك حوالي 146.2 ألف طن، ومن معدن الرصاص حوالي 114.0 ألف طن، ومن خام النحاس 79.5 ألف طن، ومن الفحم الحجري 1265 ألف طن، ويبين الملحق (5/4) إجمالي الاحتياطي من تلك المعادن والدول العربية التي تتوفر فيها وكميات الإنتاج منها.

2- الصناعات التحويلية

لا تزال الهيمنة على هياكل معظم الاقتصادات العربية للصناعات الاستخراجية مقابل حصة أقل للصناعات التحويلية التي تتسم بتدني مستويات المحتوى التقني، وغلبة التصنيع التجميعي الموجه للسوق المحلية والتصدير بالاعتماد على الأجور المنخفضة نسبياً لليد العاملة، والمزايا النسبية لبعض المدخلات الصناعية والحمائية للسوق المحلية. ولا تزال العديد من الدول العربية تعاني من عدم قدرة القاعدة الإنتاجية فيها على توفير عرض متنوع بالكمية والنوعية والجودة والتنافسية المطلوبة، برغم أن الصناعات التحويلية تشكل عماد الاقتصادات الحديثة، ويتجلى ذلك في تدني مساهمة الصناعات التحويلية العربية في الناتج المحلي الإجمالي، والصادرات، وفرص العمل مقارنةً بالدول المتقدمة والناشئة.

والدول العربية كافة بحاجة إلى تعزيز جهودها لتنويع اقتصاداتها وهياكلها الإنتاجية بالتوسع في تنمية وتنويع الصناعات التحويلية والدخول في شراكات إنتاجية عبر منظومة سلاسل الإنتاج

[1] تقاس الكفاءة الاقتصادية عبر احتساب نسبة الناتج الصناعي إلى الناتج المحلي الإجمالي منسوبا على نسبة القوى العاملة في الصناعة إلى اجمالي قوة العمل.

الصناعي الدولية، ومن خلال تعزيز دور الدولة في إزالة المعوقات وتحفيز الاستثمار والمبادرة الخاصة في القطاعات الصناعية الموجهة إلى الأسواق العالمية. وفي هذا الفصل يتم عرض واقع الصناعات التحويلية العربية في مجالات صناعة مواد البناء كالحديد والإسمنت، وبعض الصناعات الغذائية، كصناعات زيت الزيتون، السكر، والأسماك، وصناعات تحويلية أخرى كصناعة السيارات، وتكرير النفط، والبتروكيماويات والإيثلين.

صناعات مواد البناء وحركة التشييد

يعد قطاع البناء والتشييد من القطاعات الأكثر نشاطاً في الدول العربية ويعود سبب ذلك إلى الوفرة المالية في الدول النفطية والمعدل العالي لنمو السكان الذي يتطلب بناء وتشييد مزيد من المساكن والبنى الأساسية والخدمات العامة، وصناعة مواد البناء. وقد ساهمت حركة البناء والتشييد وصناعات مواد البناء وخدماتها في توفير فرص عمل واسعة ومصادر دخل لأطراف عديدة تعمل في هذا القطاع الذي يساهم في توفير ظروف معيشية أفضل وتنمية أشمل. حيث ساهم قطاع البناء والتشييد في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في العام 2018 بحوالي 173.4 مليار دولار مقابل 173.7 مليار دولار في العام 2017، وكانت أعلى مستويات البناء والتشييد في السعودية بناتج بلغ حوالي 40.4 مليار دولار، تلتها الإمارات بحوالي 34.5 مليار دولار، ثم قطر بناتج بلغ حوالي 28.8 مليار دولار، فالجزائر بناتج بلغ نحو 20.8 مليار دولار، فمصر بحوالي 14.5 مليار دولار وتراوحت القيمة المضافة لقطاع البناء والتشييد بين 5 إلى 9 مليار دولار في كل من العراق، المغرب، عُمان، وساهم القطاع بناتج تراوح بين مليار دولار و 5 مليار دولار من الناتج في كل من البحرين، الكويت، لبنان، السودان، الأردن، وكانت مساهمة القطاع في بقية البلدان العربية بناتج أقل من مليار دولار في العام 2018، الملحق (6/4).

صناعة الإسمنت

تعتبر صناعة الإسمنت في الدول العربية من الصناعات التحويلية سريعة النمو، ويعود سبب ذلك إلى وفرة عوامل ومقومات هذه الصناعة كوفرة المواد الأولية اللازمة لإنتاج الإسمنت، والنمو المتسارع في الطلب بفضل حركة البناء والتشييد الكبيرة، ولتوافر القدرات الاستثمارية وقوة العمل اللازمة. وبتضافر هذه العوامل تم بناء أكثر من 60 مصنع إسمنت في الدول العربية بطاقة تصميمية قدرها 374.4 مليون طن في العام 2018 موزعة بين الدول المنتجة بالترتيب تنازلياً مصر، السعودية، الإمارات، العراق، الجزائر، المغرب، تونس، قطر، الأردن، السودان، ليبيا، سوريا، عُمان، اليمن، الكويت، لبنان، البحرين، موريتانيا.

بلغ إنتاج الدول العربية من الإسمنت في العام 2018 حوالي 252.8 مليون طن وبمعدل نمو بلغ حوالي 1.6 في المائة، وتلبي حوالي 99.4 في المائة من الطلب المحلي، وتوزعت الزيادة في كمية الإنتاج بين الكثير من الدول العربية أعلاها كانت في الجزائر، الكويت، المغرب، عُمان والسعودية.

تظهر البيانات أن أكثر الدول العربية إنتاجاً للإسمنت هي مصر بنسبة حوالي 25.2 في المائة من إجمالي إنتاج الإسمنت في الدول العربية تليها السعودية بنسبة حوالي 20.2 في المائة فالجزائر بنسبة حوالي 12.3 في المائة، وحوالي 10.2 في المائة في الإمارات وحوالي 6.1 في المائة بالمغرب، وحوالي 3.8 في المائة في تونس و3.6 في المائة في العراق، وتتوزع النسبة الباقية بين باقي الدول العربية المنتجة للإسمنت، الشكل (3).

بالمقابل نما الطلب العربي على الإسمنت في عدد من الدول العربية بنسبة 1.0 في المائة، وتركز ذلك النمو في الكويت، سوريا، قطر، الصومال، عُمان، اليمن، الامارات، موريتانيا والمغرب. ومع أن الطاقة الإنتاجية لمصانع الإسمنت القائمة في الدول العربية تغطي كامل الطلب العربي على الإسمنت تقريباً، إلا أن عدم تناسق العرض والطلب على سلعة الإسمنت بين الدول العربية قد ترتب عليه لجوء بعض الدول العربية لاستيراد جزء من حاجتها من الإسمنت من الخارج وذلك برغم تعطل نحو ثلث الطاقات التصميمية العربية لصناعة الإسمنت عن العمل ويعود ذلك لأسباب مختلفة منها مستويات الأسعار وتكلفة النقل والمواصفات وخلافه، الملحق (7/4).

الشكل (3): إنتاج واستهلاك الإسمنت في الدول العربية (2018)

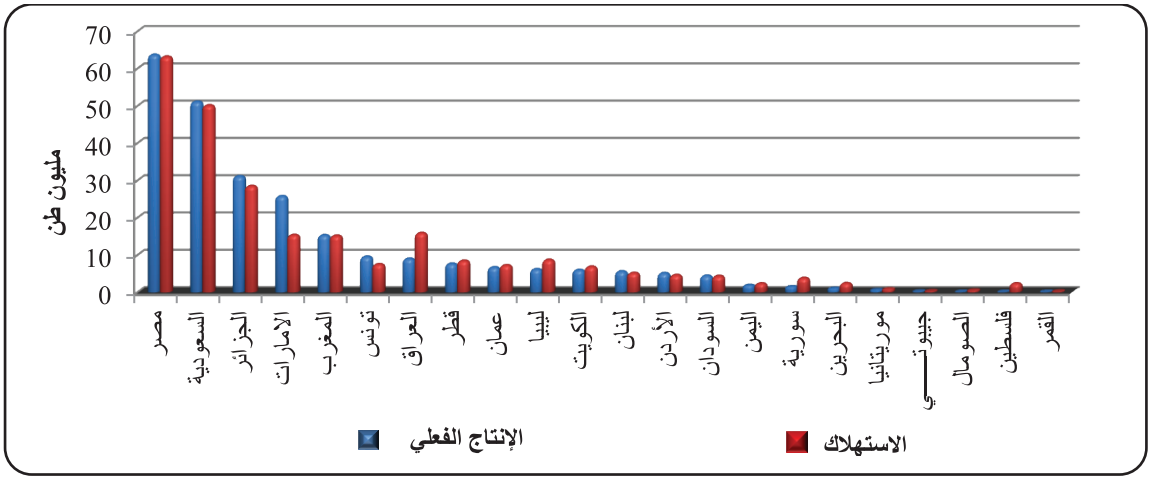

المصدر: الاتحاد العربي للإسمنت، الكتاب السنوي عن إنتاج الإسمنت، 2018.

إنتاج الحديد الصلب

بلغ إنتاج الدول العربية من الحديد الصلب في العام 2018 حوالي 22.7 مليون طن مقارنةً بحوالي 21.5 مليون طن في العام 2017 وبمعدل نمو حوالي 5.5 في المائة، وشمل الإنتاج 12 دولة عربية تتصدرها مصر بإنتاج بلغ حوالي 7.8 مليون طن تلتها السعودية بحوالي 5.2 مليون طن، فالإمارات بحوالي 3.2 مليون طن، وقطر بحوالي 2.6 مليون طن، ثم عُمان بحوالي 2.0 مليون طن. بينما تراوح إنتاج الدول العربية الأخرى من الحديد الصلب بين 5 ألف طن و650 ألف طن موزعة بالترتيب تنازلياً بين الجزائر، المغرب، ليبيا، الأردن، تونس، سورية، موريتانيا، الملحق (8/4). وشكلت نسبة إنتاج الدول العربية من الحديد الصلب حوالي 1.3 في المائة من الإنتاج العالمي فقط. وينعكس ذلك أيضاً في تدني حصة المواطن العربي من إنتاج الحديد الصلب والبالغة حوالي 55 كجم للفرد مقارنةً بحوالي 224 كجم للفرد على المستوى العالمي.

ويقدر الطلب على الحديد الصلب في الوطن العربي في العام 2018 بحوالي 56.7 مليون طن وبعجز بلغ حوالي 34 مليون طن، وبذلك تظل الفجوة بين العرض والطلب كبيرة وتغطى بالاستيراد من الخارج وبخاصة من الصين وتركيا وأوكرانيا حيث تتوفر لديها فوائض كبيرة من إنتاجها من الحديد الصلب مما أسهم في التأثير السلبي على نمو صناعة الحديد الصلب في الوطن العربي لشدة المنافسة بسبب انخفاض أسعارها.

لصناعة الحديد أهمية كبيرة في النهوض بصناعات أساسية كصناعات وسائط النقل بأنواعها وصناعات معدات العمل والإنتاج، وصناعات مواد البناء وصناعات الدفاع الوطني وغيرها من الصناعات، يظل تطوير صناعات الحديد وتعدين خاماتها ضمن الصناعات الاستراتيجية التي من المناسب إيلائها أهمية أكبر للارتقاء بالتنمية ومعدلات النمو.

صناعة زيت الزيتون

أنتجت الدول العربية خلال سنة 2018 حوالي 708.5 ألف طن من زيت الزيتون مقابل 497 ألف طن خلال عام 2017 وتمثل هذه الكمية حوالي 21.4 في المائة من الإنتاج العالمي خلال عام 2018. وقد تصدرت تونس قائمة الدول العربية المنتجة حيث بلغ إنتاجها حوالي 280 ألف طن، وحلت بالترتيب الرابع عالمياً ثم المغرب وسوريا بإنتاج بلغ حوالي 140 و100 ألف طن على التوالي.

بلغ الاستهلاك الإجمالي للدول العربية من زيت الزيتون، حوالي 444 ألف طن في عام 2018 مقابل 428 ألف طن خلال سنة 2017، حيث

احتلت المغرب المرتبة الأولى في قائمة الدول العربية المستهلكة تلتها سوريا والجزائر باستهلاك بلغ 120 ألف طن و87 ألف طن و78.5 ألف طن على التوالي. جدير بالذكر ان نصيب الفرد من زيت الزيتون في الوطن العربي لم يتجاوز 1.5 كلغ سنويا وهي حصة ضعيفة مقارنة باستهلاك الفرد في الدول الأوروبية (حوالي الضعف) من هذه المادة ذات القيمة الغذائية العالية.

أما على مستوى التصدير فقد شهدت صادرات الدول العربية من زيت الزيتون نمواً بنسبة 83.8 في المائة خلال سنة 2018 لتبلغ حوالي 243.5 ألف طن مقابل 132.5 ألف طن خلال سنة 2017 حيث شكلت صادرات تونس خلال هذه السنة حوالي 82.1 في المائة من اجمالي كمية الصادرات العربية لتحتل المرتبة الأولى عربيا والثانية عالمياً وتشكل صادراتها حوالي 21.2 في المائة من الصادرات العالمية.

تبقى الواردات العربية من زيت الزيتون محدودة حيث لم تتجاوز 36 ألف طن خلال سنة 2018 مقابل 35 ألف طن خلال سنة 2017 وقد مثلت حصة السعودية النصيب الأكبر، إذ بلغت حوالي 63.9 في المائة من إجمالي الواردات العربية رغم جهودها الحثيثة لإنتاج زيت الزيتون محلياً، الملحق (9/4) والشكل (4).

الشكل (4): صناعة زيت الزيتون في الدول العربية خلال الفترة (2010-2018)

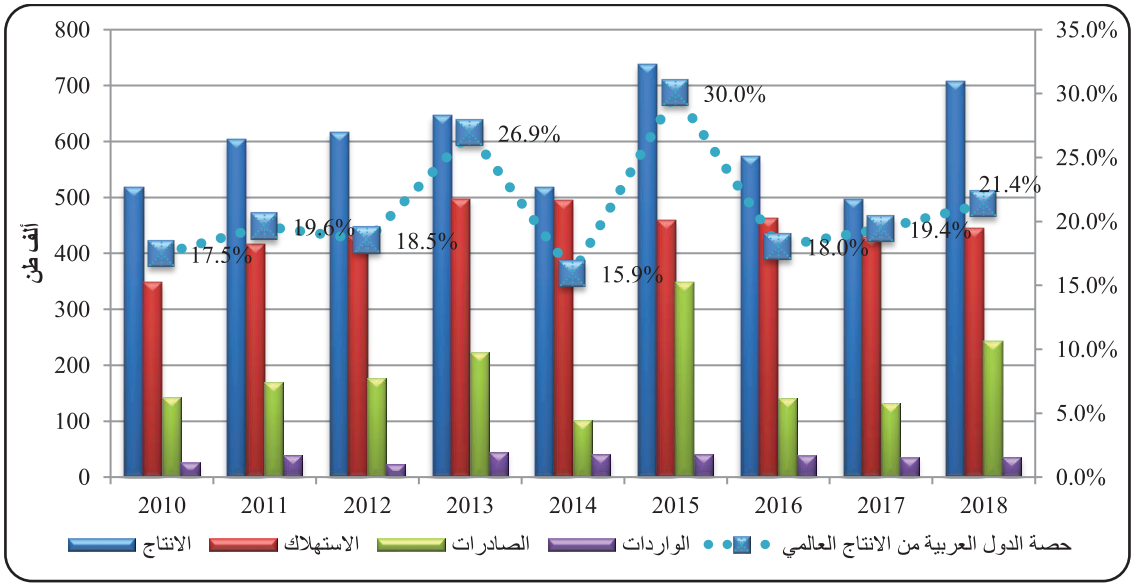

المصدر: المجلس الدولي للزيتون.

يعترض تطوير قطاع زيت الزيتون جملة من المعوقات تتمثل في قدم معدات المعاصر وانخفاض كفاءتها ومحدودية التقنيات والتكنولوجيات المستخدمة لاستخلاص الزيت وتحسين جودته، وضعف المشاريع الاستثمارية في مجال إنتاج العبوات الزجاجية المناسبة لتعبئة وعرض زيت الزيتون، كما تعاني من شدة منافسة المنتجات الأجنبية من الزيوت للمنتجات المحلية في الأسواق المحلية والخارجية، إلى جانب صعوبات تقنية وفنية وتجارية عديدة أخرى. ويضطلع القطاع الخاص بدور هام في إنتاج وتجهيز وتسويق منتج زيت الزيتون، وعليه فأن اعتماد سياسات حكومية محفزة ومشجعة للقطاع الخاص سيرفع من إنتاج زيت الزيتون ويسهم في زيادة الصادرات منه.

صناعة السكر

بلغ إنتاج الدول العربية من السكر خلال عام 2017 حوالي 3,6 مليون طن، بتراجع طفيف عن عام 2016 بلغ حوالي 0.5 في المائة، وقد تركز هذا الإنتاج في خمس دول عربية شكلت حصة مصر منها حوالي الثلثين 66.7 في المائة تليها السودان والمغرب بنسبة 15,9 في المائة و14,3 في المائة، على التوالي.

وعلى الرغم من توفر الأراضي الزراعية والمناخ الملائم والموارد الاستثمارية لصناعة السكر في العديد من الدول العربية، إلا أن الإنتاج يبقى محدوداً، ولم يتعد 2.1 في المائة من الإنتاج العالمي، ولا يغطي إلا 26.9 في المائة من الاستهلاك الإجمالي للدول العربية، الذي بلغ خلال سنة 2017 حوالي 13,4 مليون طن مقابل 12,6 مليون طن خلال سنة 2016. وبلغ استهلاك الفرد الواحد من السكر عام 2017 في الدول العربية حوالي 34.1 كجم مقابل 32.9 كجم خلال عام 2016، الشكل رقم (5).

لتغطية العجز بين الإنتاج والاستهلاك يتم استيراد احتياجات الدول العربية من السكر الخام والسكر الأبيض من البرازيل والهند وغيرهما من الدول المصدرة حيث بلغ حجم الواردات العربية من السكر في عام 2017 حوالي 15,6 مليون طن منها 9,4 مليون طن من السكر الخام و6,2 مليون طن من السكر الأبيض وبزيادة بلغت 16.8 في المائة عن سنة 2016. كما شهدت صادرات الدول العربية من السكر تطوراً بنسبة 19.1 في المائة خلال سنة 2017 لتبلغ حوالي 5,2 مليون طن مقابل 4,3 مليون طن خلال سنة 2016، منها 4.9 مليون طن من السكر الخام و252 ألف طن من السكر الأبيض، وتصدر دولة الامارات حوالي 45.2 في المائة من اجمالي الصادرات العربية حيث ينشط إعادة التصدير لهذا المنتج، الملحق (10/4).

يعاني قطاع صناعة السكر في الدول العربية من جملة من الصعوبات تتمثل أهمها في شح الموارد المائية اللازمة لزراعة مدخلات صناعة السكر، وضعف الحوافز الاستثمارية في صناعة السكر، ونقص الكوادر الفنية المتخصصة وتقادم تجهيزات ومعدات الإنتاج في المصانع القائمة كما يعاني القطاع من شدة المنافسة الخارجية.

الشكل (5): صناعة السكر في الدول العربية (2010-2017)

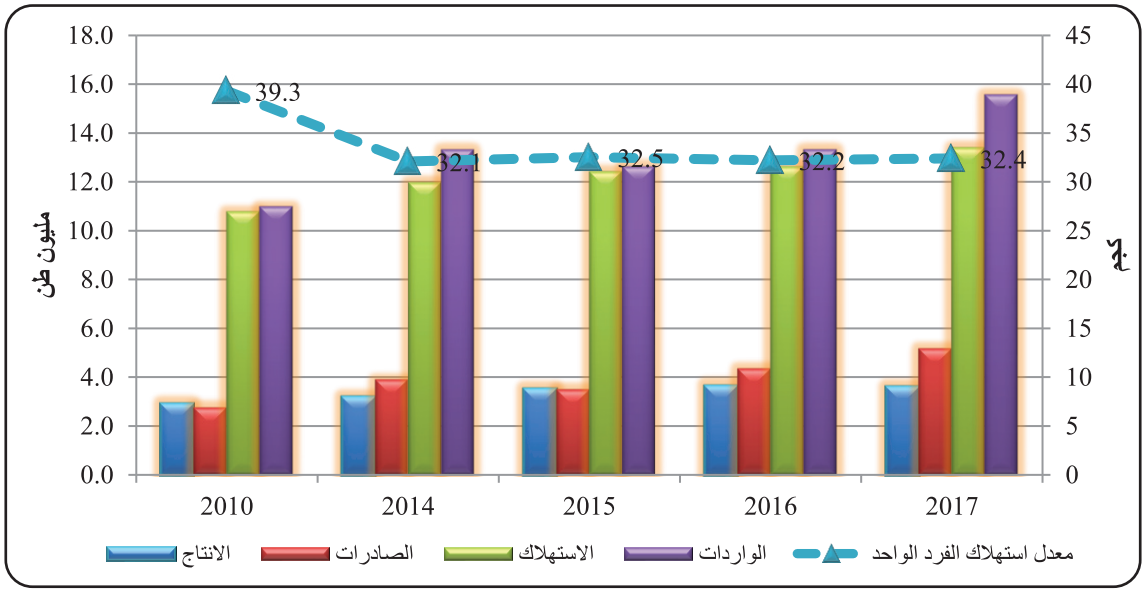

المصدر: منظمة السكر العالمية، الكتاب السنوي لإنتاج السكر 2018.

الصناعات السمكية

تطل معظم الدول العربية على البحار والمحيطات، وجميعها تزاول الاصطياد السمكي، ولكن الإنتاج العربي من الأسماك اجمالا لا يغطي الطلب. ولمواجهة الطلب المتنامي على الأسماك والأحياء البحرية للاستهلاك المحلي والتصدير والتصنيع تنامت جهود الاستثمار في صناعة الاستزراع السمكي في المياه العذبة والمالحة، وبلغ الإنتاج السمكي من صناعة الاستزراع في العام 2017 حوالي 1.5 مليون طن منها 93 في المائة في مصر والبقية توزعت بين السعودية، العراق، تونس وبمستويات أقل في بقية الدول العربية. ومعظم الاستزراع يتم في

مزارع سمكية على الأنهار ونهر النيل بخاصة. كما بلغت كمية الإنتاج من المفرخات السمكية في الدول العربية في العام 2017 حوالي 500 مليون وحدة 51.9 في المائة منها في مصر تليها، تونس بنسبة 17.4 في المائة، عُمان بنسبة 12.6 في المائة، العراق بنسبة 10.9 في المائة، وحوالي 7.5 في المائة المتبقية تتوزع على التوالي بين كل من المغرب، الجزائر، الأردن، اليمن، البحرين، السودان وفلسطين، وهذه الصناعة هي البديل العملي لمواجهة تناقص الإنتاج السمكي من المحيطات والبحار نتيجة الاصطياد الجائر وتردي البيئة البحرية وتناقص غذاء الأسماك فيها ولتأمين النمو المتزايد في استهلاك الأسماك كغذاء صحي ومكون أساسي من مكونات الأمن الغذائي المتوازن، ومصدر من مصادر النشاط الاقتصادي الموجهة للسوقين المحلي والخارجي. وتشكل الثروة السمكية القابلة للاستزراع كالرخويات والقشريات والمحاريات والأعشاب والطحالب البحرية وأسماك الروبيان والحبار والشارخة وغيرها من الأسماك، والأحياء البحرية مصادر حيوية للغذاء وللموارد الاقتصادية وفرص للاستثمار والعمل، وهي صناعة هامة من صناعات المستقبل.

تنتشر في معظم الدول العربية صناعة تجفيف وتدخين وتعليب الأسماك لحفظها لأطول فترة زمنية ممكنة وإعادة استهلاكها في أوقات غير أوقات ومواسم اصطيادها، ولسهولة نقلها وحفظها في المناطق والظروف المختلفة. كما تنتشر في الدول العربية مختلف أنواع وسعات الثلاجات التي تحفظ وتنقل بها الأسماك، ومعامل إعداد وتجهيز الأسماك للأسواق المحلية والتصدير، ومعامل إعادة تدوير مخلفات الأسماك بصناعتها كأعلاف أو أسمدة ومخصبات وفي صناعة الصابون وخلافه. ولخدمة عمليات الاصطياد والاستزراع والتصنيع السمكي وتجهيزه للأسواق، تقوم صناعة واسعة من صناعة سفن وقوارب الاصطياد وأحواض الاستزراع ووسائط الحفظ والنقل وصناعة البرد وأدوات الاصطياد وموانئ وأسواق الصيد ومناطق الصناعة السمكية، ومعامل تجهيز الصادرات السمكية ومصانع تعليب أسماك التونة والماكريل ومعامل إنتاج العبوات والمواد الحافظة وغيرها. وتحتل مصر المرتبة الأولى في الصناعة السمكية عربياً تليها المغرب، موريتانيا، عُمان، اليمن، تونس، السعودية.

وبوجه عام، تشهد الصناعة السمكية في الدول العربية نمواً متسارعاً مدفوع بارتفاع الطلب على المنتجات السمكية كغذاء أساسي وصحي وتعويض تناقص كميات الأسماك في البحار بتأثير ممارسات الاصطياد الجائر وارتفاع مستويات تلوث المياه المالحة وشدة المنافسة على المتاح من الأسماك البحرية، وضعف قدرات الصيادين التقليديين على منافسة الشركات الكبيرة العاملة في مجال الاصطياد، وفي تطوير قدرات الحفظ والنقل والتصنيع والتجهيز السليم للأسماك وتسويقها. ولأهمية قطاع الأسماك التقليدي والصناعي أقرت القمة العربية المنعقدة في الأردن في العام 2017 اعتماد الاستراتيجية العربية لتربية الأحياء المائية للأعوام (2017-2037) والموجهة لحل الصعوبات التي يعانيها القطاع السمكي ولفتح آفاق أوسع في الاستثمار بتنمية الاستزراع السمكي والصناعة السمكية وفي توفير الخدمات الإنتاجية اللازمة لأداء هذا القطاع. وبشكل عام، تتضمن خطط وبرامج الدول العربية اهتماما متزايدا بهذا القطاع وتخطط لزيادة الانتاج منه.

صناعة السيارات

بلغ إنتاج الدول العربية من السيارات خلال سنة 2018 حوالي 546 ألف سيارة مقابل حوالي 475 ألف سيارة خلال سنة 2017 أي بنسبة نمو بلغت حوالي 14.9 في المائة وهي صناعات تجميعية بالأساس مع بعض الاجزاء التي بدأ انتاجها محليا (البطاريات، الاطارات، ..إلخ)، وتُعد المغرب المنتج والمصدر العربي الأول للسيارات حيث حققت قفزة نوعية مكنتها من رفع عدد السيارات المصنعة والمصدرة إلى الخارج، لتبلغ حوالي 402 ألف سيارة شكلت حوالي 73.6 في المائة من الإنتاج العربي. كما تعتزم إنشاء مصانع سيارات صديقة للبيئة. تليها مصر بنسبة بلغت حوالي 13.1 في المائة، وفي الجزائر تبذل جهود حثيثة لتطوير صناعة السيارات وطنياً حيث بلغ إنتاجها من السيارات في عام 2018 حوالي 70 ألف سيارة بنسبة حوالي 12.8 في المائة من الإنتاج العربي، و0.5 في المائة في تونس، الشكل (6).

الشكل (6): توزيع صناعة السيارات حسب الدول العربية (2018)

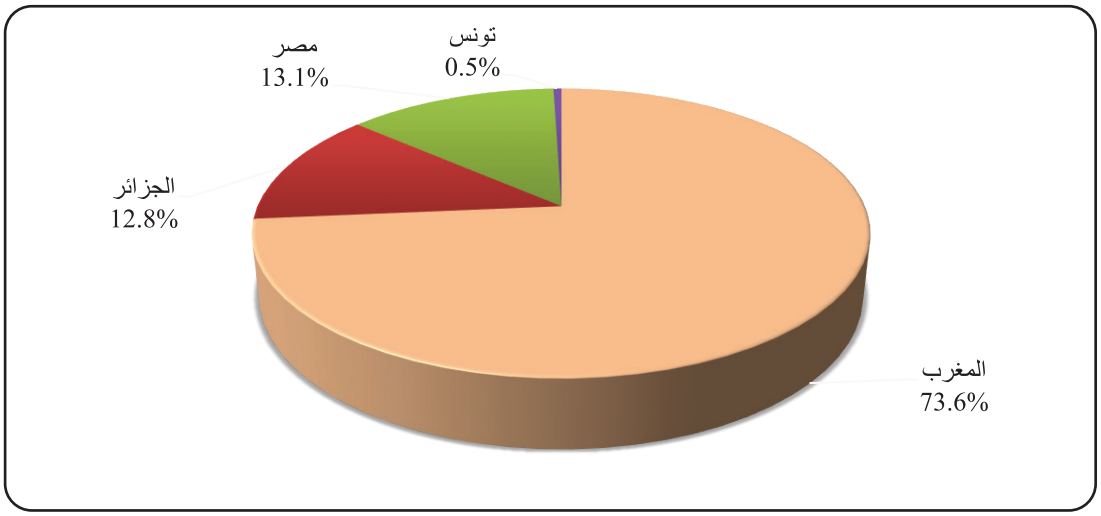

المصدر: المنظمة الدولية لمصنعي السيارات (OICA).

بالرغم من طول المدة الزمنية التي مرت على بدء الدول العربية في العمل على تصنيع السيارات إلا أن إنتاجها يمثل فقط حوالي 0.57 في المائة من الإنتاج العالمي الذي تجاوز 97 مليون سيارة خلال عام 2018، ولا تزال مجرد خطوط تجميع لسيارات أجنبية ولسيارات صغيرة على الرغم من أن منطقة الشرق الأوسط تعد من أكبر الأسواق الاستهلاكية للسيارات في العالم بجميع أنواعها.

تسعى مصر التي أنتجت حوالي 71 ألف سيارة في العام 2018 إلى التحول من التجميع إلى التصنيع من خلال مشروع تصنيع سيارة مصرية، وتتمثل الرؤية المستقبلية في إنتاج 500 ألف سيارة سنويا، وتصدير 100 ألف سيارة في غضون عام 2022. وتنتج السيارات بكميات صغيرة في بعض الدول العربية كالسودان مثلاً. وتخطط الدول العربية الأخرى مثل الإمارات، والأردن، وسوريا، وعُمان لإنتاج السيارات. كما تعتزم قطر إنشاء أول مصنع لإنتاج السيارات الكهربائية بطاقة إنتاجية أولية تبلغ 500 ألف سيارة سنوياً بحلول عام 2025، وتصل إلى مليون سيارة في عام 2035، فيما تسعى السعودية من خلال استراتيجية طويلة المدى إلى تطوير مدينة لصناعة السيارات بطاقة إنتاجية تبلغ 400 ألف سيارة سنوياً.
وتشهد صناعة السيارات على المستوى العالمي، حالة من التطور التقني المتسارع الرامي إلى إنتاج سيارات صديقة للبيئة وموفرة للوقود وهي السيارات الكهربائية والسيارات التي تعمل بالطاقة الشمسية.

الصناعات الهيدروكربونية

صناعة التكرير

ارتفع إجمالي الطاقة التكريرية لمصافي النفط العاملة في الدول العربية في عام 2018 بنحو 261 ألف برميل يومياً مقارنة بمستواه المسجل في عام 2017، ليصل إلى حوالي 9133 ألف برميل يومياً. وهو ما يمثل نسبة حوالي 9.8 في المائة من إجمالي الطاقة التكريرية العالمية البالغة 92890 ألف برميل يومياً في عام 2018. ويعود سبب هذا الارتفاع، نتيجة تشغيل المرحلة الأولى من مشروع إعادة إعمار مصفاة "بيجي" بطاقة 70 ألف ب/ي، ورفع الطاقة التكريرية لمصفاة "البصرة" من 210 إلى 280 ألف ب/ي في جمهورية العراق. إضافة إلى رفع الطاقة التكريرية في كل من مصفاة "ساتورب" من 400 إلى 440 ألف ب/ي في المملكة العربية السعودية، ومصفاة صحار من 116 إلى 197 ألف ب/ي في سلطنة عُمان. وبذلك يرتفع عدد مصافي النفط العاملة في الدول العربية في عام 2018 إلى 63 مصفاة، موزعة على معظم الدول العربية وفي مقدمتها العراق، السعودية، مصر، الجزائر، ليبيا والإمارات.

وتحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى بنسبة 31.3 في المائة من إجمالي الطاقة التكريرية في الدول العربية عام 2018، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 12.3 في المائة، ثم جمهورية العراق في المرتبة الثالثة بنسبة 8.8 في المائة، كما يتضح من الملحق (11/4) والشكل (7).

الشكل (7): التوزيع النسبي للطاقة التكريرية للنفط في الدول العربية (2018)

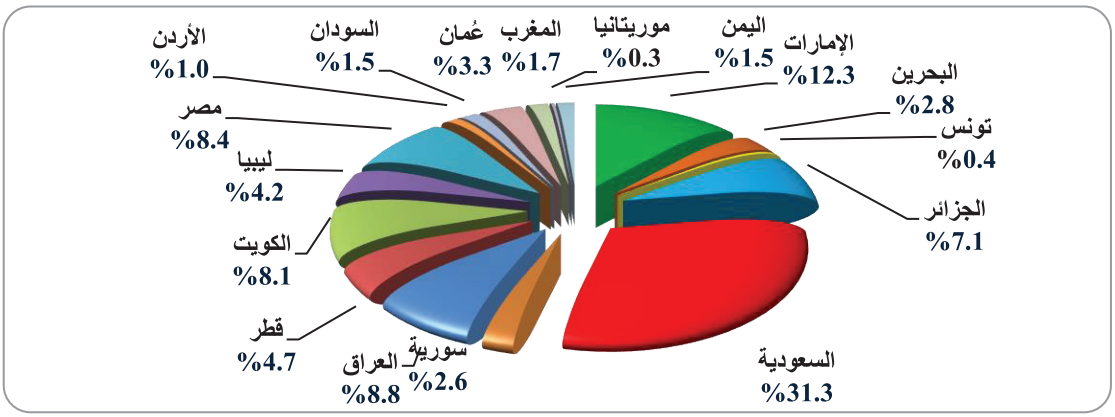

المصدر: الملحق (11/4).

الجدير بالذكر، أن كمية النفط المكرر يومياً في عام 2018 قد شكلت حوالي 35.5% من الإنتاج النفطي اليومي في الدول العربية التي تشهد نمواً متسارعاً في الطلب المحلي على المشتقات النفطية، حيث بلغ متوسط حصة استهلاك الفرد من النفط في الدول العربية نحو 6.2 برميل في عام 2018. وقد ساهم هذا النمو المتسارع إضافة إلي التحديات المستجدة في صناعة تكرير النفط وعلي رأسها صعوبة تلبية المصافي للمتطلبات والتشريعات البيئية المتعلقة بتحسين مواصفات المنتجات وارتفاع التكاليف التشغيلية لصيانة المصافي، في توجه الدول العربية نحو إعداد خطط وبرامج تهدف لتطوير صناعة التكرير من خلال توجيه الاستثمارات نحو إنشاء مصافي جديدة ورفع الطاقة التكريرية للمصافي العاملة لتعزيز مخرجاتها وربحيتها وقدرتها التنافسية، إلا إن معظم هذه المشاريع الجديدة والبالغة 17 مصفاة وبطاقة إنتاجية إجمالية قدرها 3,225 ألف برميل يومياً وتتوزع بين الإمارات، الجزائر، السعودية، سورية، العراق، الكويت، ليبيا، مصر، السودان، عُمان، واليمن لا تزال قيد التنفيذ، وتواجه بعض العقبات التي أدت إلى تأخر تنفيذها. كما إن الاستثمارات العربية في صناعة تكرير النفط لا تقتصر على داخل الدول العربية فحسب، بل تمتد لتشمل إنشاء مصافي تكرير للنفط في أوروبا وأمريكا الشمالية ودول أسيا والشرق الأقصى.

الصناعات البتروكيماوية

شكلت الصناعات البتروكيماوية أحد أهم الأنشطة الصناعية التحويلية في الدول العربية خلال السنوات الماضية، ولا سيما في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي التي شهدت نهضة قوية في قطاع البتروكيماويات علي مدى العقدين الماضيين، وأصبحت تضم كبرى الشركات العاملة في هذا القطاع، مما عزز من مكانتها كمورد أساسي للمنتجات البتروكيماوية الأساسية (الإيثيلين والبروبلين والميثانول) في الأسواق العالمية، مدعومة بتوفر المواد الخام اللازمة بتكلفة اقتصادية نسبياً، وذلك رغم المنافسة القوية من الدول المنتجة الأخرى والمتغيرات المستمرة في الأسواق (وبخاصة انخفاض أسعار النفط) والتي تؤثر في أسعار المواد المنتجة.

وشهد إنتاج البتروكيماويات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي نمواً بلغت نسبته 7 في المائة خلال عام 2017 ليصل إلى 166.8 مليون طن، ويتوقع ارتفاعه إلى نحو 171 مليون طن بنهاية عام 2018. وارتفعت العائدات إلى 84.2 مليار دولار خلال عام 2017، أي بنسبة نمو 17 في المائة مقارنة بالعام الماضي، وهو أعلى معدل نمو سنوي تم تحقيقه منذ عام 2011. ويعزى سبب هذا النمو بشكل أساسي إلى اتجاه قطاع البتروكيماويات الخليجي نحو المنتجات ذات القيمة المضافة العالية، وكذلك تحسن أسعار البتروكيماويات في الأسواق العالمية، إلى جانب الدور الكبير الذي لعبته الطاقات الإنتاجية الجديدة التي أضافتها كلاً من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة واللذان يُعدان من أكبر منتجي البتروكيماويات ضمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

وعلى صعيد الاستثمارات في صناعة البتروكيماويات، فقد واصلت مسار نموها، حيث

تم الإعلان عن حجم الاستثمارات المنتظر ضخها بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي خلال السنوات المقبلة في الصناعات البتروكيمياويات لتصل إلى نحو 50 مليار دولار. وتوجد برامج طموحة لدى كل من حكومات السعودية، الإمارات، الجزائر، الكويت، مصر، قطر، وعُمان لرفع إنتاجها من البتروكيمياويات إلى قرابة الضعف خلال السنوات القادمة.

صناعة الإيثيلين

يُعد الإيثيلين من أهم المنتجات الأساسية في الصناعات البتروكيماوية، وأحد أكبر الكميات المنتجة على مستوى العالم ويستخدم كلقيم لإنتاج البلاستيك والألياف والكيمياويات العضوية الأخرى التي تستخدم في النهاية في اغراض صناعية واستهلاكية متعددة، ونظراً لإمكاناته المتنوعة يستخدم الإيثيلين في أغلب الأحيان كمقياس لأداء الصناعات البتروكيماوية بشكل عام. وتشير البيانات إلى أن إجمالي طاقات إنتاج الإيثيلين على المستوى العالمي قد ارتفع من حوالي 177 مليون طن في عام 2017 إلى 186 مليون طن في عام 2018، وبمعدل نمو بلغ 5.1 في المائة.

وفيما يخص صناعة الإيثيلين في الدول العربية، فقد استقر إجمالي طاقة إنتاج الإيثيلين في الدول العربية في عام 2018 عند نفس معدله المسجل خلال العام السابق وهو 27.3 مليون طن في السنة، مما أدى إلى تراجع حصة إنتاج الدول العربية من الإيثيلين من إجمالي إنتاج العالم إلى 14.7 في المائة، مقارنة بنسبة 15.4 في المائة في عام 2017.

وعلى مستوى الدول العربية فرادى، تحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى بحصة 66.5 في المائة من إجمالي طاقة إنتاج الإيثيلين في الدول العربية عام 2018، يليها الإمارات العربية المتحدة بحصة 12.8 في المائة، ثم دولة قطر في المرتبة الثالثة بحصة 9.5 في المائة، ودولة الكويت في المرتبة الرابعة بحصة 6.2 في المائة، الشكل (8).

الشكل (8): التوزيع النسبي لطاقة إنتاج الإيثيلين في الدول العربية (2018)

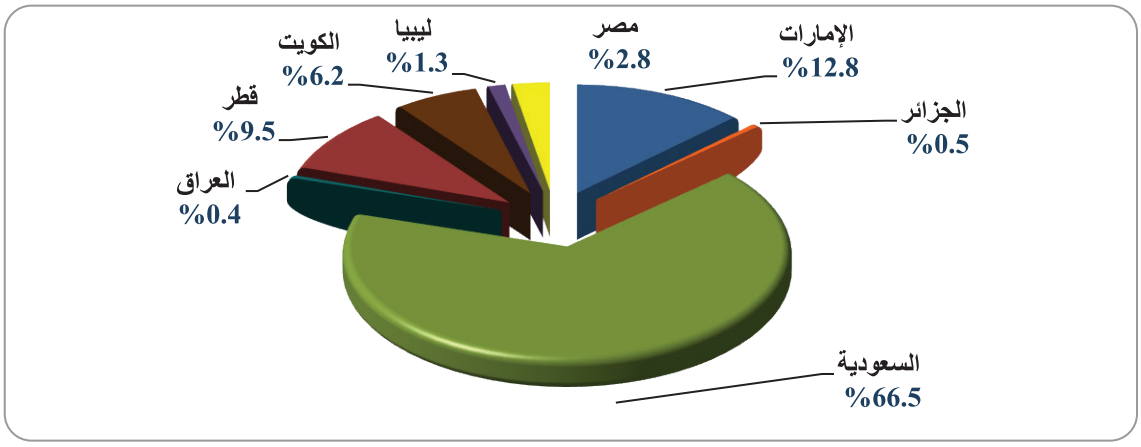

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول.

يتضح مما تناوله، أهمية تطوير وتعزيز التعاون العربي في مجالات صناعات التكرير والبتروكيماويات. حيث تمكنت الدول العربية من تحقيق خطوات متقدمة في هذه المجالات وتنفذ مشاريع هامة تعزز الطاقات الإنتاجية المستقبلية، ويتطلب هذا التطوير مزيداً من الاندماج بين الشركات المملوكة بالكامل للقطاع الخاص وتأسيس كيانات كبيرة تستطيع أن تعزز قدراتها التنافسية عالمياً بما يضمن لها تحقيق مزيد من النجاح التجاري والتقني، كما ينبغي أن تركز الخطط الاستراتيجية لهذه الصناعات في الدول العربية على الاستثمار في الأسواق الواعدة، ويمكن أن تتخذ هذه الاستثمارات شكل المشاريع المشتركة وإقامة تحالفات استراتيجية، مع ضرورة تطوير وتطبيق المواصفات القياسية، حيث تمكن هذه المواصفات الشركات من تصدير منتجاتها إلى الأسواق العالمية بسهولة ويسر.

الإطار (1)
التكامل الصناعي العربي

ما من شك في أن تكثيف التكامل الاقتصادي العربي، له فوائد جمة تعود بالنفع على مجموعة الدول العربية. إذ يتيح التكامل العربي استغلال واستثمار أعلى وأكبر للموارد المتاحة، بشرية كانت أم طبيعية، نظراً لتكامل استخداماتها، ناهيك عن السوق الأكبر الذي يوفره التكامل. ولقد بذلت الدول العربية عدة جهود سواء على مستوى الاتفاقيات أو على مستوى الاستثمار المشترك لتحقيق درجات مختلفة من التكامل، إلا أن تلك الجهود تحتاج إلى مزيد من الدفع السياسي والقانوني والاقتصادي والمؤسسي.

ولعل أهم دوافع التكامل الاقتصادي العربي، وجود الخطط المنسقة للتكامل، والقرار السياسي الجريء، والبيئة الاقتصادية والقانونية والسياسية المناسبة لقيام التكامل، والقبول بالتضحية المحسوبة، والمشاركة المتوازنة للدول الداخلة في التكامل في كل من أعباء وعوائد التكامل. أن الوقت الحالي هو أكثر الأوقات إلحاحاً لأن تتجه الدول العربية لدعم اقتصاداتها وجهود التنمية بها من خلال العمل الاقتصادي الجماعي، في ظل ظواهر العولمة وتدويل الإنتاج وتحرير التجارة الدولية وزيادة المنافسة في الأسواق الدولية وقوى التكتلات الاقتصادية.

إن أهم ما يميز التكامل في القطاع الصناعي، المدفوع بالإرادة الجمعية، أنه يستهدف زيادة الاستثمار والإنتاج، وتعظيم استغلال الموارد، والارتقاء بمستويات الصناعة والقدرات العربية على المنافسة في الأسواق الدولية. وتمتلك الدول العربية عناصر ومقومات هامة تؤهلها للتكامل، فهي تمتلك بجانب رؤوس الأموال ثروات طبيعية متعددة من نفط وغاز وفوسفات وخام الحديد ومعادن عديدة أخرى، بالإضافة إلى أهم عنصر في العملية الإنتاجية وهو رأس المال البشري، بما في ذلك الخبرات المتعددة التي تسهم في العمليات الإنتاجية والتسويقية في مراحلها المختلفة. إن التكامل الصناعي العربي، إن تحققت متطلباته، يوفر للدول العربية مزايا الإنتاج الكبير، وتسريع جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وزيادة القدرة التنافسية للمنتج العربي، وتنويع الإنتاج، والمساهمة في تحسين مستوى المعيشة للمواطن العربي أينما وجد.

ومن الأهمية التأكيد، أن هذا لن يتم تلقائياً، بل من خلال توفر الإرادة والقرار المشترك، بإرساء بيئة سياسية وقانونية واستثمارية مناسبة للاستثمار المتبادل، وانتقال عوامل الإنتاج بحرية في دولنا العربية، ناهيك عن أهمية تطوير البنى الأساسية اللازمة لتسريع التنمية والعمليات الإنتاجية من طرق ووسائل نقل واتصالات وخدمات مصرفية وتأمينية متقدمة وسريعة فذلك مما يدعم خطوات التكامل الصناعي ويسهم في نجاحها. لا شك أن اتفاقيات تسهيل حركة التجارة والاستثمار وقوة العمل على المستوى العربي، وعلى مستوى مجموعات من الدول العربية (شبه إقليمي) أو حتى الثنائية تسهم في دعم خطوات التكامل الصناعي في توفير الأسواق الأكبر، وتسهيل حركة انتقال المنتجات والخدمات بدرجة كبيرة من الحرية فيما بين الدول العربية وبأقل عوائق. أن النجاح القطري في التنمية لا يتعارض مع التنمية الجماعية بواسطة خطوات التكامل وخاصة في الشق الصناعي منه.

إن فرص القطاع الصناعي العربي كبيرة للإفادة مما تتيحه منظمة التجارة العالمية ليس هذا فحسب بل ومن تحرير الاسواق في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية ومن تحرير للأسواق وحركة انتقال رؤوس الأموال. وأن هذا القطاع الذي تبلغ القيمة المضافة له، أي قيمة الناتج الصناعي العربي بشقيه الاستخراجي والتحويلي، إلى قرابة الترليون دولار في عام 2018، تسهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي العربي بحوالي (37%) في العام 2018، وهذا القطاع يمتلك قدرات كبيرة للتطور اذ يضم صناعات عديدة، إلا أن هذا القطاع في مجمله غير متطور وقدرته على المنافسة محدودة ويحتاج إلى تطوير، وبخاصة في الصناعات التحويلية.

ويواجه القطاع الصناعي العربي وبخاصة الصناعات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من العقبات منها تدني المستوى التقني، والحاجة إلى التمويل، ومشاكل المواصفات القياسية للبيئة وللمنتجات، مشكلة تماثل الهياكل الإنتاجية والتصديرية إضافة إلى عدم اكتمال مناخ وبيئة الاستثمار المحفزة للمستثمر محلياً كان أو أجنبياً، ولا يغيب عن البال، فيما يخص الدول العربية ككل. وهي بحاجة ماسة إلى برامج دعم وتحفيز لأنها تشكل النسبة الأكبر من النشاط الصناعي وأكثرها توفيراً لفرص العمل والدخل.

إن الصناعات المؤهلة للتكامل، إنما المقصود بها الصناعات الكبرى كالصناعات الهندسية مثل تصنيع السيارات والآليات ومعدات الإنتاج ووسائل النقل والإلكترونيات، وصناعة الإنشاءات ومعداتها، والتي تتطلب العديد من المدخلات وأيضاً سوق واسعة لكي تتحقق جدواها. وعادةً ما تعتمد هذه الصناعات على صناعات أخرى عديدة مكملة وفرعية تسهم في إنتاج أجزاء هامة من الصناعات الأساسية. ولا شك أن الدول التي ستوفر متطلبات هذه الصناعات من بنى أساسية جيدة ستكون أكثر جاذبية لإنشاء مشروعات التكامل. وأهمية أن تتوافر عوامل الجدوى الفنية والاقتصادية للمشاريع الصناعية التكاملية، كما يتعين أن تتوفر لها أيضاً عناصر الاستفادة المشتركة المتوازنة لجميع الدول المشاركة (سواء مشروعات عامة أو خاصة).

أن تدخل الدول الأعضاء، كغطاء سياسي، ضروري في مراحل التكامل المختلفة تشريعياً، وتنفيذياً ولتحقيق التوازن المطلوب، وكذلك لتوفير المقومات والأرضية اللازمة لنجاح الاستثمارات المشتركة، وأن تعاون الدول فيما بينها لحل العقبات أولاً بأول، وبناء الثقة المتبادلة بصفة دائمة يعزز السيادة القطرية من ناحية والعلاقات المتطورة فيما بين الدول المشاركة في الاستثمارات ومشروعات التكامل من ناحية أخرى، ومما يعزز ذلك أيضاً أن الدول العربية قد قطعت شوطاً لا بأس به في تطوير شبكات النقل والاتصالات والخدمات المصرفية بها وفيما بينها. هذا فضلاً عن أهمية تعزيز التعاون العربي والدولي في التقسيم الإنتاجي والتجاري الذي أفرزته الثورة العلمية التكنولوجية والمعروف بنظام السلاسل الإنتاجية التكاملية.

تنافسية الصناعة العربية

يبين تقرير التنافسية العالمية[2] لعام 2018 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي والذي شمل 14 دولة عربية من بين 140 دولة تم دراستها، أن دولة الإمارات العربية المتحدة حافظت على ترتيبها في تقرير هذا العام مقارنة بترتيب العام الماضي لتكون في المرتبة السابعة والعشرين عالمياً والأولى عربياً، في حين حلت قطر في المركز الثلاثين عالمياً والثانية عربياً، وجاءت المملكة العربية السعودية في المركز التاسع والثلاثين عالمياً والثالثة عربياً محققين تقدما بمركزين. وتعتبر سلطنة عُمان الأكثر تحسناً في هذا العام حيث تقدمت بأربعة عشرة مرتبة عن العام السابق بفضل تحسن المؤشرات المتعلقة بالإطار المؤسسي والبنية التحتية والجاهزية التقنية والابتكار، في ذات الوقت شهدت كل من البحرين ولبنان وتونس وموريتانيا واليمن تراجعاً عن العام الماضي، الجدول (2).

الجدول (2)
ترتيب الدول العربية حسب تقرير التنافسية العالمية (2018)

الدولة	قيمة المؤشر	الترتيب		الترتيب للعام السابق (2017)	تحسن / تراجع
		عربياً	دولياً		
الإمارات	73.4	1	27	27	---
قطـــر	71.0	2	30	32	↑
السعـودية	67.5	3	39	41	↑
عُمـــان	64.4	4	47	61	↑
البحرين	63.6	5	50	46	↓
الكويت	62.1	6	54	56	↑
الأ ر د ن	59.3	7	73	75	↑
المـغرب	58.5	8	75	77	↑
لبنان	57.7	9	80	75	↓
تـــونس	55.6	10	87	86	↓
الجزائر	53.8	11	92	92	---
مصر	53.6	12	94	94	---
موريتانيا	40.8	13	131	128	↓
اليـــمن	36.4	14	139	135	↓
دول المقارنة					
الولايات المتحدة الأمريكية	85.6		1	1	---
اليابان	82.5		5	8	↑
ماليزيا	74.4		25	26	↑
تركيا	61.6		61	58	↓

المصدر: تقرير التنافسية العالمية (2018).

[2] تقرير سنوي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي يصنف الدول وفقا لمؤشر التنافسية العالمية الذي يعتمد على دمج متغيرات الاقتصاد الكلي والجزئي وجوانب من بيئة الأعمال في مؤشر واحد، وقد ركز التقرير الأخير على الثورة الصناعية الرابعة كمسار لتطوير القدرة التنافسية للدول.

يتضح من الجدول (2) أن هناك تفاوت كبير بين مراكز تنافسية الدول العربية، وهناك مخاطر من استمرار واتساع ذلك التفاوت مما يستدعي ضرورة رفع القدرات التنافسية للدول المتأخرة في الترتيب لمواجهة تحديات البيئة الاقتصادية المتحررة والضغوط التنافسية المتزايدة التي يشهدها العالم. ويعد توفير البيئة التنافسية في الدول العربية وسيلة فعالة لضمان الكفاءة الاقتصادية وتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة.

تنافسية الصناعات التحويلية

نظراً لصعوبة قياس تنافسية الصناعة التحويلية، يتم عادة استخدام جملة من المؤشرات لمعايير معينة من أجل معرفة الاتجاه العام لتنافسيتها، حيث تعتبر الإنتاجية والحجم والحصة من السوق العالمية من أهم المعايير المستخدمة في قياس تنافسية الصناعة التحويلية. وبناء على ذلك سيتم التطرق الى مدى تنافسية صادرات الصناعة التحويلية للدول العربية.

توزيع القيمة المضافة للصناعة التحويلية

من خلال توزيع القيمة المضافة للصناعة التحويلية عبر العالم تبقى مساهمة الدول العربية محدودة بالمقارنة مع مجموعات الدول الأخرى حيث لم تتجاوز حوالي 1.96 في المائة. كما يلاحظ تواصل تراجع نسبة مساهمة مجموع الدول الصناعية في أمريكا الشمالية والدول الأوروبية خلال السنوات الأخيرة إلى حدود 55.1 في المائة خلال سنة 2018 مقابل 62.1 في المائة خلال سنة 2010، مقابل ارتفاع نسبة مساهمة مجموع الدول النامية لتبلغ خلال سنة 2018 حوالي 44.9 في المائة مقابل 37.9 في المائة خلال سنة 2010، وذلك نتيجة ارتفاع نسبة مساهمة دول آسيا وخاصة منها الصين التي بلغت نسبة مساهمتها حوالي 24.9 في المائة مقابل 18.3 في المائة خلال سنة 2010 و هذا يفسر بعض التوجهات الراهنة نحو ممارسة مزيد من السياسات الحمائية الجمركية والقيود على انسياب حركة التجارة العالمية، الشكل (9).

الشكل (9): التوزيع العالمي للقيمة المضافة للصناعة التحويلية بالأسعار الثابتة (2018-2010)

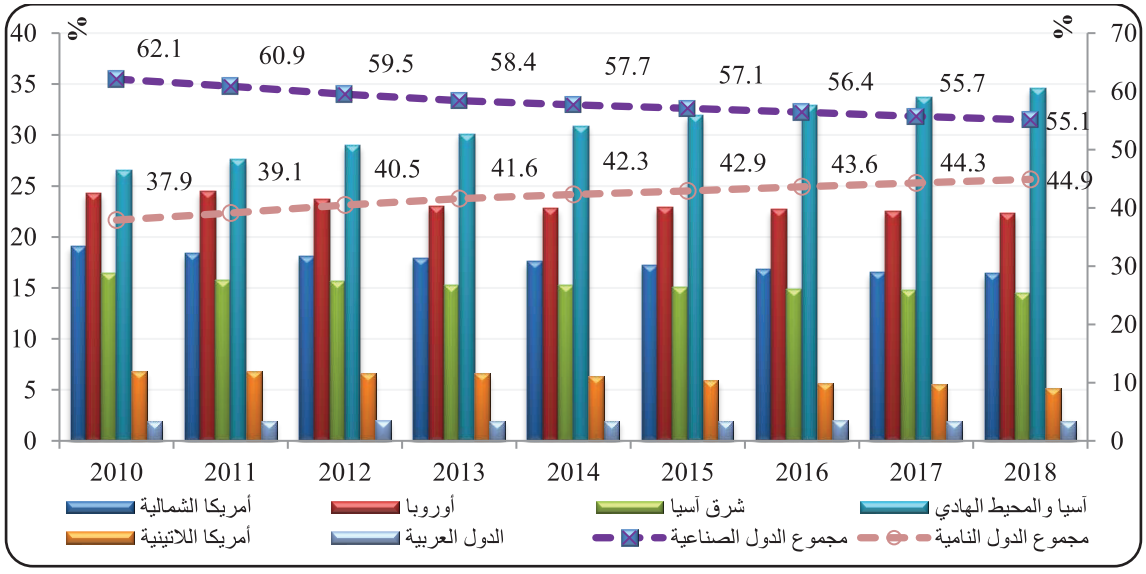

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الصناعية 2019.

صادرات الصناعة التحويلية العربية

بلغت صادرات الصناعة التحويلية لأربع عشرة دولة عربية 141.1 مليار دولار خلال سنة 2017 حيث شكلت حوالي 15.2 في المائة من إجمالي صادرات تلك الدول ومثلت حوالي 1,2 في المائة من صادرات الصناعة التحويلية في العالم. وتحتل السعودية المرتبة الأولى من حيث قيمة تلك الصادرات، إذ بلغت صادراتها حوالي 38.8 مليار دولار أي ما يعادل 27.5 في المائة من إجمالي صادرات الصناعة التحويلية للمجموعة، تليها الإمارات بحوالي 29.5 مليار دولار ثم المغرب بحوالي 17.9 مليار دولار، الشكل (10).

الشكل (10): توزيع صادرات الصناعة التحويلية حسب الدول العربية (2017)

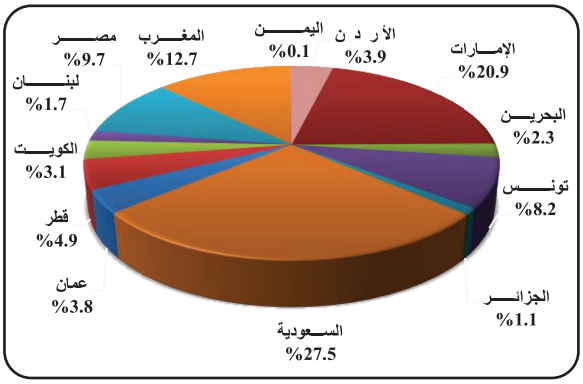

المصدر: البنك الدولي، قاعدة المعلومات، يناير 2019.

أما من حيث أهمية صادرات الصناعات التحويلية في إجمالي صادرات الدول المشمولة في المجموعة، فتتصدر تونس المجموعة، إذ شكلت صادراتها التحويلية حوالي 81.7 في المائة من إجمالي صادراتها تليها الأردن بحوالي 73.2 في المائة ثم المغرب بحوالي 70.8 في المائة، الشكل (11) والملحق (4/ 12).

الشكل (11): نسبة صادرات الصناعة التحويلية إلى إجمالي الصادرات (2017) (%)

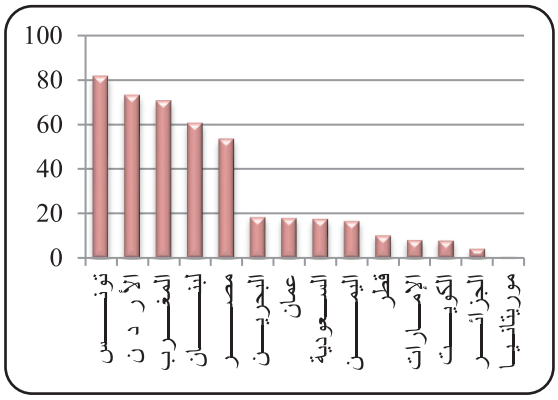

المصدر: البنك الدولي، قاعدة المعلومات، يناير 2019.

مؤشرات قياس تنافسية منتجات الصناعة التحويلية العربية

مؤشر تنافسية الأداء الصناعي[3]

يقوم هذا المؤشر المستمد من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) بتقييم الهيكل الإنتاجي والتكنولوجي للقطاع الصناعي ومدى قدرته على إنتاج وتصدير السلع المصنعة بصورة تنافسية، حيث كلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر كلما دلَّ ذلك على ارتفاع تنافسية الإنتاج الصناعي في الدولة. تشير النتائج الى انخفاض قيمة هذا المؤشر بصفة عامة في عدد من الدول العربية مقارنة بالدول المتقدمة والصاعدة حيث بلغت أعلى قيمة لهذا المؤشر في الدول العربية بالسعودية بقيمة (0.102) تليها الامارات (0.073) وقطر (0.063) والبحرين (0.052)، مقارنة بدول أخرى مثل ألمانيا (0.523) واليابان (0.4) وماليزيا (0.166) وتركيا (0.124)، مما يدل على انخفاض تنافسية الدول العربية الصناعية ومحدودية القدرات الإنتاجية لديها بالمقارنة مع الدول الأخرى، وليعكس أيضا محدودية مساهمة المكون التقني في الصناعة التحويلية العربية، وحجم التحديات التي تواجهها هذه الدول في مجال تدعيم مستويات تنافسيتها وتحسين وضعها التنافسي في الأسواق الدولية، الشكل (12).

[3] يستند هذا المؤشر على قياس وتقييم أربعة عوامل أساسية وهي نصيب الفرد من القيمة المضافة في الصناعات التحويلية، ونصيب الفرد من الصادرات المصنعة، والكثافة الصناعية، ومستوى جودة الصادرات حيث كلما ارتفعت قيمة المؤشر كلما دل ذلك على ارتفاع تنافسية الإنتاج الصناعي في الدولة.

الشكل (12): مؤشر تنافسية الأداء الصناعي في الدول العربية (2016)

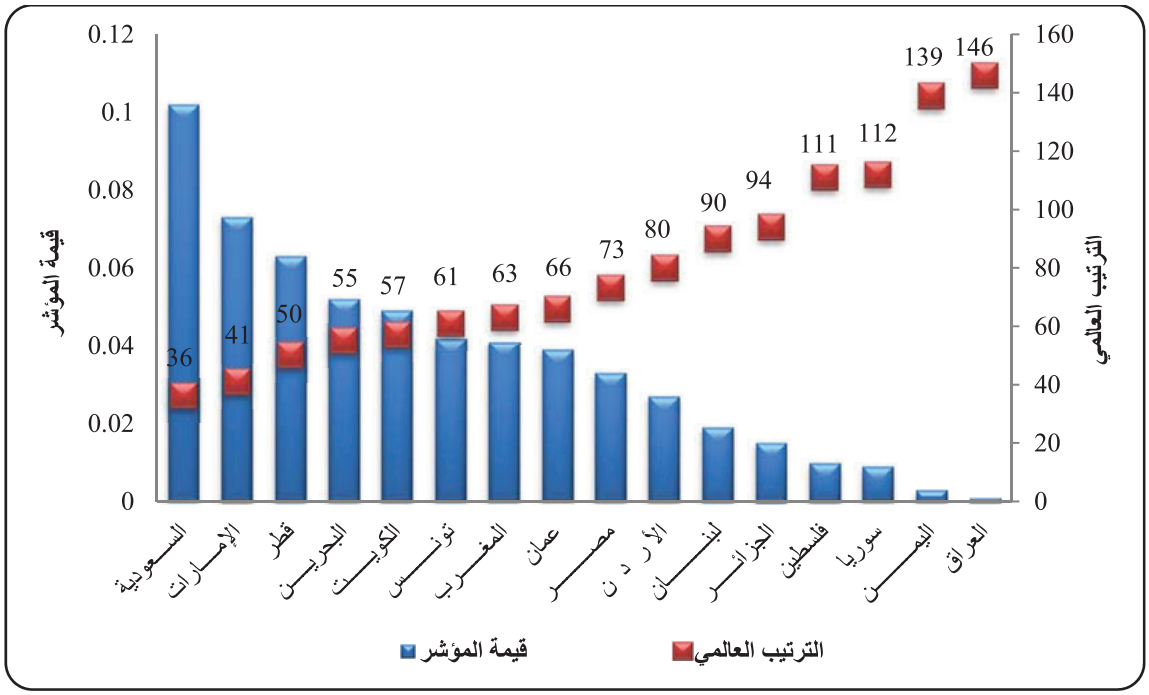

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، (2018).

معدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة[4]

يتبين من خلال استخدام هذا المؤشر أن خمس عشرة دولة عربية تميزت بتنافسية في عدد من المنتجات الصناعية خلال سنة 2017، وهي الكيماويات العضوية في الكويت والبحرين وعُمان والسعودية وقطر وليبيا، والكيماويات غير العضوية في الأردن وتونس والجزائر والمغرب وقطر وليبيا، والمنتجات الصيدلية في الأردن، والمنتجات البلاستيكية في الإمارات والسعودية وقطر، والأسمدة في الأردن، الإمارات والبحرين وتونس والجزائر والسعودية وعُمان والكويت ومصر ولبنان وليبيا والمغرب وقطر، والملابس الجاهزة في الأردن وتونس ومصر والمغرب، والمنتجات الإسمنتية في سورية ومصر وفلسطين، والمنتجات الحديدية في البحرين، والألمنيوم في الإمارات والبحرين والسعودية وعُمان وقطر ومصر، فضلاً عن الزيوت والشحوم والأجهزة الإلكترونية والمنتجات الجلدية في تونس، ومنتجات المطاط في مصر، الملحق (4 /13).

الميزة النسبية للمنتجات العربية[5]

لقياس مدى تنافسية منتجات الصناعة التحويلية للدول العربية يستخدم أيضاً مؤشر الميزة النسبية المعروف بمؤشر التخصص "BALASSA"، حيث تشير النتائج أن قيمة المؤشر شهدت تغيرات ملحوظة بين عامي 2016 و2017 بالنسبة لمنتجات عدد من الدول العربية، من ذلك الارتفاع الكبير لقيمة هذا المؤشر بالنسبة للألمنيوم في

(4) يقيس هذا المؤشر نسبة صافي تجارة الدولة في منتج معين إلى إجمالي تجارة الدولة في هذا المنتج، فإذا كان المؤشر موجب فهذا يشير إلى أن الدولة المعنية تتميز بتنافسية في ذلك المنتج، ويتم احتسابه على النحو التالي: $\frac{\text{الصادرات}-\text{الواردات}}{\text{الواردات}+\text{الصادرات}} * 100$

(5) يعادل المؤشر قسمة صادرات البلد من منتج معين إلى إجمالي صادرات البلد، على صادرات العالم من ذلك المنتج إلى إجمالي صادرات العالم. فإذا كانت قيمة المؤشر أكبر من واحد فيدل ذلك على أن الدولة تتمتع بميزة نسبية في صادرات ذلك المنتج. ويمكن كتابة هذا المؤشر على النحو التالي: $RCA_{ik} = \frac{X_{ik}/X_{it}}{X_{wk}/X_{wt}}$ حيث أن

x: قيمة الصادرات، i: البلد، k: السلعة، t: يفيد إجمالي القيمة و w: مؤشر النسبة إلى العالم.

البحرين من 14.26 خلال سنة 2016 إلى 24.21 سنة 2017، والكيماويات غير العضوية في الأردن من 6.88 خلال سنة 2016 إلى 8.2 سنة 2017، والأسمدة في المغرب والأردن ومصر حيث بلغت على التوالي 34.98 و30.48 و14.07 خلال سنة 2017 مقابل 29.66 و25.89 و11.96 خلال سنة 2016، ويشير ذلك إلى تحسن القدرة التنافسية لتلك البلدان في هذه المنتجات. بالمقابل شهد هذا المؤشر انخفاضاً بالنسبة لصناعة الأسماك في موريتانيا واليمن حيث بلغت قيمة المؤشر 48.19 و7.75 خلال سنة 2017 مقابل 50.94 و15.31 خلال سنة 2016 على التوالي، ومنتجات الحديد الخام في موريتانيا والبحرين حيث بلغت قيمة المؤشر 57 و6.8 خلال سنة 2017 مقابل 65 و13.52 خلال سنة 2016 على التوالي.

الحصة السوقية لبعض صادرات الدول العربية من إجمالي واردات العالم[6]

تنوعت الحصص السوقية للصادرات الصناعية التحويلية العربية في الأسواق العالمية، حيث ارتفعت حصة صادرات الأسمدة في الأسواق العالمية بالنسبة لكل من المغرب ومصر بنسبة بلغت 4.25 في المائة و1.73 في المائة عام 2017 مقابل 3.8 في المائة و1.5 في المائة عام 2016 على التوالي، وحصة صادرات صناعة الألمنيوم بالنسبة لكل من الإمارات والبحرين بنسبة بلغت 3.58 في المائة و1.35 في المائة عام 2017 مقابل 3.35 في المائة و1.19 في المائة عام 2016 على التوالي، كما ارتفعت حصة صادرات صناعة الكيماويات العضوية والمنتجات البلاستيكية في السعودية لتبلغ 2.36 في المائة و2.78 في المائة مقابل 2 في المائة و2.6 في المائة عام 2016 على التوالي، مما يدل على تحسن نسبي في الوضع التنافسي وفي القدرة على منافسة المنتجين واقتحام الأسواق. وفي مقابل ذلك انخفضت الحصة السوقية لصناعة الأسمدة بالنسبة لكل من قطر والسعودية بنسبة بلغت 2.08 في المائة و1.52 في المائة خلال سنة 2017 مقابل 2.18 في المائة و1.56 في المائة خلال سنة 2016 على التوالي، وصناعة الألمنيوم بعُمان حيث بلغت حصتها 0.27 في المائة عام 2017 مقابل 0.41 في المائة عام 2016 وذلك نتيجة نمو الواردات العالمية بمعدل أكبر من معدل الصادرات.

[6] يقيس هذا المؤشر حصة صادرات الدولة من منتج معين إلى الأسواق العالمية من إجمالي واردات العالم من نفس المنتج.